منظمة الهجرة الدولية

قام مكتب المنظمة الدولية للهجرة في الكويت منذ تأسيسه في الكويت عام 1991 وتوقيع اتفاقية التعاون مع الحكومة الكويتية عام 1994 بتنفيذ العديد من البرامج والأنشطة التي تستحق الإشادة والتقدير، ومنها على سبيل المثال النشاط الإعلامي المميز لإبراز الوجه الحقيقي لهذه المنظمة الإنسانية، كذلك تقديم المساعدات الإنسانية الطارئة، كالمساعدة الطارئة لبعض حالات هجرة العمالة وتسهيل عودتها إلى بلدها، ومساعدة ضحايا الاتجار بالبشر. ومن ضمن هذه الأنشطة كذلك بناء القدرات التدريبية للموظفين الحكوميين حيث قامت المنظمة بالتعاون مع العديد من وزارات الدولة كوزارات الشؤون الاجتماعية والعمل والخارجية والداخلية ومنظمات حقوق الإنسان، والأهم من ذلك توسيع العلاقات مع العديد من الشخصيات الكويتية. لقد ساهم هذا المكتب بموظفيه المميزين في تسهيل ودعم إجراءات سفر المئات من العمالة الآسيوية المخالفة لشروط الإقامة، وافتتح العديد من الورش لتعزيز إدارة العمالة الوافدة في الكويت، وذلك بالتنسيق مع الوزارات المختصة، ومن أهمها ورشة عمل بالتعاون مع معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية في العام 2010 حيث حضرها عدد من الوزراء والسفراء. ورغم وجود شراكة وثيقة بين هذا المكتب والحكومة الكويتية، التي لم تتردد يوماً ما في دعم المكتب وتسهيل نشاطاته، إلا أننا نأمل من الحكومة أن تقدم المزيد من الدعم له، خصوصاً وأن المنظمة الدولية تسعى لأن يكون مكتبها في دولة الكويت مكتبا إقليميا على مستوى دول الخليج على أساس أن دولة الكويت هي الأكثر ديموقراطية والأكثر تطوراً في مجال القوانين، والكويت كذلك تعتبر محطة ترانزيت محلية ودولية للمساعدات الإنسانية للدول الأخرى حيث قام المكتب في الأعوام الماضية بنقل مواد الإغاثة إلى جنوب العراق، وبصفتي ناشطة في مجال حقوق الإنسان أقدم الشكر والتقدير للناشطة رئيسة المكتب السيدة إيمان عريقات التي عملت بنشاط غير عادي من أجل مساعدة الإنسانية وإظهار الوجه الجميل لمكتبها ولدولة الكويت، وكذلك منسقة البرامج النشطة عادلة عبدالرحمن المشاري.

فوزية سالم الصباح

محامية وكاتبة

Alsabah700@hotmail.com

سورية وساحتها الخلفية!

كتبت مقالات عدة عن البحرين وقارنت ما يجري فيها بالحالة السورية، وبطبيعة الحال وعلى العادة الاتهام المعلب موجود وجاهز. اسمعني يا هذا، رأيي الشخصي بجميع الثورات الوطنية الشعبية واحد. قلت خيراً بالنسبة لما جرى في الغرب العربي في تونس، والشيء نفسه في مصر والبحرين واليمن وسورية. الجميع له الحق أن يتظاهر وينتقد حكومته فلم أستثن أحداً. فهذه جميعها شعوب تعيش في ظل قمع وفساد وقوانين طوارئ ممتدة في التاريخ لعشرات الأعوام، وبالتالي شعوب يحق لها الانتفاضة. السوريون لهم الحق نفسه، فهم يعيشون في ظل الأجواء نفسها ومن ثم حالهم كغيرهم.

فالاستمرار في الكبت وقوانين الطوارئ وعدم العمل بدساتير تحترم حقوق الانسان وكرامته، حتماً ظروف كهذه ستوفر أرضاً خصبة جداً للانتفاضة، ولهذا كان من المفترض على النظام السياسي السوري أن يلتفت إلى كل ذلك. بل انتقادي للنظام السوري إن كان قانون الطوارئ قد عُدل بظرف أسبوع زمان من رغبة الرئيس السوري، فما الذي دعاهم ليتأخروا كل هذا الوقت بانتظار ما يجري اليوم! فلماذا النظام السوري انتظر عشرات الأعوام حتى يتحرك لإصلاح الفساد، مع أن قوانين مكافحتها لم تزد على أيام!

لكن وبحسب معطيات الظرف السوري فإن العقل يحتم علي أن أتوقف وأتحذر. فالتدخل في الشأن السوري محتمل أضعاف المرات من احتماله في المناطق الأخرى. فهي من جانب تعادي أكبر قوة عسكرية، وتقف في معسكر الممانعة وحجر عثرة لمعسكر الاعتدال، وأنتم تعلمون ما يحمل هذا المعسكر من قدرات اقتصادية هائلة، وكذلك تقف أمام العدو المحتل الإسرائيلي، فهذه كلها ظروف تجعل الانجراف وراء الثورة بدون الانتباه والاحتياط لدواع التوجس والريبة والشك، انجرافا غير صحيح.

فمن حق الناس التظاهر، ولا يجوز قتلهم بهذه الصورة العنيفة، بل ويجب محاسبة الفاسدين والمسؤولين أيضاً، مع ملاحظة أخيرة وبسيطة جداً... سمعتم مليون مرة من نوابنا «المعتدلين» استصغارهم للنظام السوري ويتهمونه بأنه وبرغم احتلال الجولان إلا أنه لم يطلق رصاصة واحدة على الإسرائيليين (وشدعوة أنظمتكم حرقت تل أبيب بالنووي)! جوابي على كلام اولئك الذين دافعوا عن الخط الساحلي تونس، ليبيا، مصر، سورية، وعملوا «دوّار بحري» عالبحرين وتجاوزوها بأن السوريين لم يطلقوا الرصاصة لانكم أنتم سرقتموها الخيار، لم يطلقوا لانهم يعلمون جيداً أنكم الخونة وتقفون وراءها وتطعنونها بسهولة، فلهذا السبب لم يطلقوا رصاصة واحدة! ألستم أنتم وأمثالكم من حرمتم حتى الدعاء لشهداء حرب 2006 وغزة 2008، فكيف ستنطلق الرصاصة وأنتم في ساحتها الخلفية؟

د. حسن عبدالله عباس

كاتب كويتي

hasabba@gmail.com

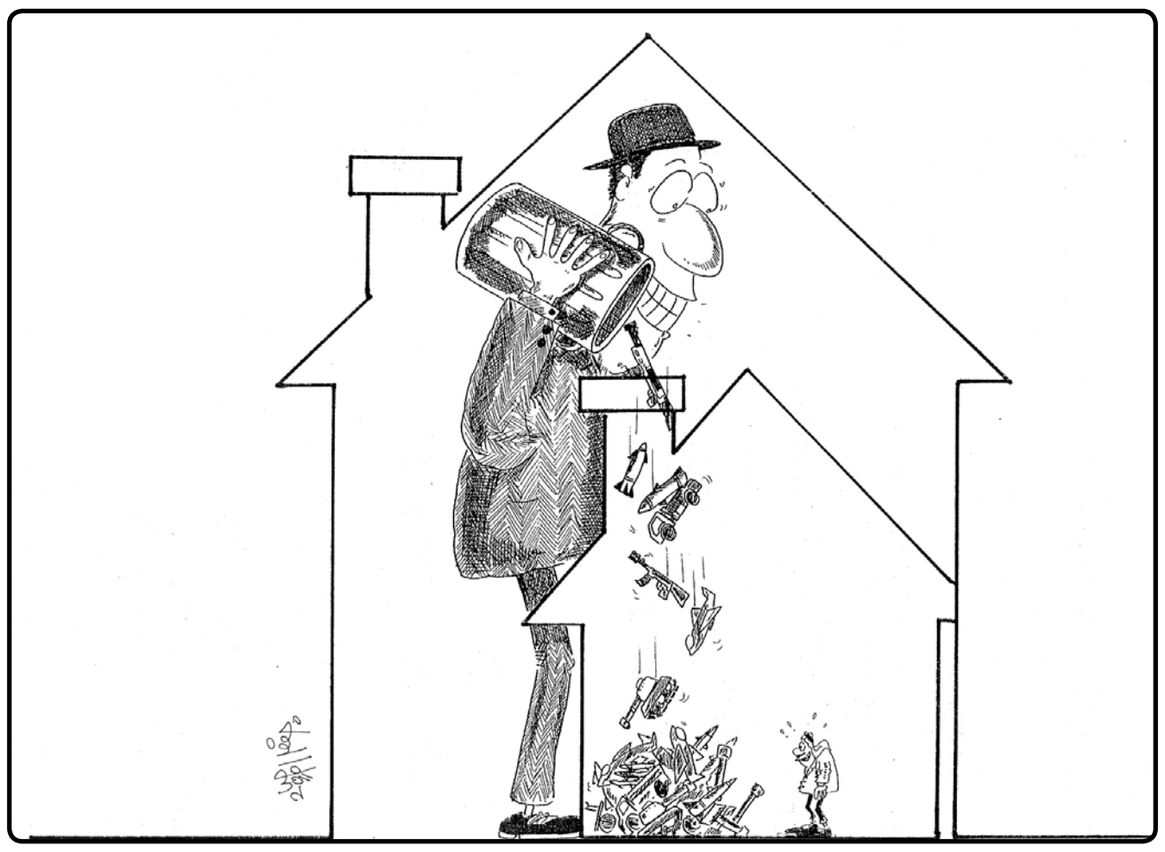

من واقع الحال

لم أفرح لمقتل بن لادن

من مؤشرات الخلل الفكري عند بعض الأفراد والمجاميع في ساحتنا السياسية هو قبولهم للجمع بين المتناقضات في أذهانهم وفي خطابهم، فلا يجدون غضاضة مثلا بأن يروا في أسامة بن لادن شيخاً مجاهداً وشهيداً وفي الوقت نفسه يطالبون بشدة وشراسة للتوحد مع الدولة الخليجية الأشد عداء لأسامة بن لادن، الدولة التي تعتبر الحليف اللدود للولايات المتحدة قاتلة بن لادن... أوليس هذا ما تتبناه وتعلنه المجموعة التأزيمية الفتنوية المحلية مجموعة «إلا الكونفدرالية»؟

هذه المجموعة نفسها كانت ولا تزال تنادي بتطبيق الديموقراطية في بلدنا بشكل كامل غير منقوص، وهي وتحت حجة دعم الديموقراطية والحقوق تدعم الجموع المتماهية معها فكرياً في سورية ومنها من يحمل السلاح ضد نظام الحكم هناك، وهذه المجموعة حاملة شعار الديموقراطية نفسها تطالبنا وبقوة في الوقت نفسه ودون أن يرف لها جفن بالتوحد مع أنظمة لا تعرف أي تطبيق للديموقراطية والحقوق المرتبطة بها، بل نظامها السياسي مبني على السمع والطاعة كأساس للعلاقة في الحكم.

هذه المجموعة الفتنوية «إلا الكونفيدرالية» ترى وبكل أريحية بأن من حقها أن تحاسب وتستجوب رئيس الوزراء رأس السلطة التنفيذية وأحد الأشخاص الرئيسيين في الأسرة الحاكمة، وأن من حقها أن تتكلم عنه بألفاظ شديدة وتحاسبه عن أخطاء بدرت من أحد الوزراء، هكذا بكل تشدد، حتى وصل بهم الحال ليسموا أنفسهم بمجموعة «إلا الدستور» كعنوان عن دفاعهم عن الدستور وعن تفاصيل الحقوق والمكتسبات الدستورية والشعبية، هكذا بكل تشدد، ولكن هذه المجموعة نفسها تريد أن تتوحد مع دول ليس فيها رائحة لدستور ولا خيال سراب له ولا نية قريبة أو بعيدة لوضعه بصيغة مكتوب أو بأي صيغة، وتتفاخر هذه المجموعة كذلك وبكل تبجح بأنها المدافع الشرس والرئيسي عن كل فلس من الأموال العامة وأنهم فرسان النزال في هذا المضمار، ولكنهم يريدون التوحد مع دول لا يعلم ميزانية الدولة فيها وتفاصيلها ألا أفراد قلائل ولا تخضع هذه الميزانية لأي رقابة شعبية بأي شكل من الأشكال... هكذا هي هذه المجموعة، لا تبدي أي شعور بوجود أي تناقض على الإطلاق في مواقفها.

من مظاهر خطورة هذه المجموعة في بلدنا هو تحالفها العملي مع متبنيات الخط الفكري لأسامة بن لادن، ويتضح هذا في الربط الذي ظهر بين بعض قواعد هذه المجموعة وعمليات التجنيد للأفراد الذين ذهبوا للعراق بقصد تفجير أنفسهم وتم إلقاء القبض على بعضهم عندنا وفي العراق، وقد تم الحديث بهذا الصدد عن وجود رابط بين واجهات سياسية محلية وبين محرضين وانتحاريين، وكذلك فإن هذه الواجهة السياسية تم ربطها بعمليات تمويل للمجاميع التكفيرية في العراق وسورية عبر دولة ثالثة وذلك تحت أغطية تمويهية يحمل بعضها عناوين حسابات لمصاريف ثقافية وتربوية وأكاديمية.

هذه المجموعة الفتنوية التأزيمية تمثل خطورة على جملة من المستويات: الفكرية والسياسية والأمنية والثقافية الدينية، فكيف هو السبيل للتعامل معها حكومياً بالدرجة الأولى، وشعبياً من خلال الشرائح المختلفة، بطريق المساندة؟

ومضة

لم أفرح عند سماعي خبر مقتل أسامة بن لادن، وأرى بأن قتله لا يمثل نصراً نوعياً للولايات المتحدة ولا يمثل بالتأكيد هزيمة ساحقة لتنظيم «القاعدة» كما يروج الإعلام الغربي، كل ما في الأمر هو أن الأميركيين بعد عملية الاغتيال هذه أصبح لديهم فرصة لإدخال المنطقة وربما العالم في أجواء تصعيدية يحاولون من خلالها تحقيق مكاسب وهيبة فقدوها بسبب الثورات التي اطاحت بحلفاء رئيسيين لهم وتتهدد آخرين من الحلفاء «المعتدلين المعتلين».

د. ياسر الصالح

كاتب وأكاديمي كويتي

yasseralsaleh@hotmail.com

twitter:@dryasseralsaleh

نقطة ضوء

درع الجزيرة ... حصننا الحصين

قوات درع الجزيرة هي قوات مشتركة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تم إنشاؤها وتأسيسها بقرار من المجلس الأعلى في دورته الثالثة والتي عقدت في المنامة (نوفمبر 1982) لردع العدوان العسكري وحماية أمن الدول الأعضاء لمجلس التعاون، تم تغيير تسميتها في الدورة السادسة والعشرين في ديسمبر 2005 وباقتراح من الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود إلى (قوات درع الجزيرة المشتركة) ويقع مقرها في مدينة حفر الباطن في المملكة العربية السعودية، وكانت تتألف القوة التأسيسية من لواء مشاة يقدر بحوالي 5000 فرد وتم تطوير هذه القوة عام 2006 وباقتراح سعودي لإنشاء نظام مشترك للقيادة والسيطرة وبقوة تقدر بـ 7 آلاف فرد، وفي عام 2010 تجاوزت القوة الثلاثين ألف عسكري من الضباط والجنود منهم 21 ألف مقاتل.

بعد هذه النبذة التعريفية عن قوات درع الجزيرة كان لزاماً علينا أن نؤكد على نقطة جوهرية ومهمة جداً وردت في سياق هذه المقدمة ألا وهي وظيفة هذه القوات وهي «ردع أي عدوان عسكري وحماية أمن الدول الأعضاء لمجلس التعاون» بمعنى أن واجب هذه القوات ليس مقصوراً على التعامل مع العدوان العسكري فقط وإنما حماية أمن الدول الأعضاء أيضاً من أي أعمال ونشاطات تخريبية يقوم بها دخلاء أو عملاء مندسون بين مواطني تلك الدول التي تقع فيها اضطرابات أمنية، كالذي حدث في البحرين عندما تبين أن أهداف المتظاهرين ليس المطالبة بالحقوق وإنما التخريب وإسقاط النظام والإخلال بالأمن.

ولذلك نجد دخول درع الجزيرة للبحرين شرعيا 100 في المئة، وأن من يقول غير ذلك فهو لا يفقه معنى تواجد هذه القوات أو لم يقرأ معاهدة الدفاع المشترك أو ميثاق التعاون أو حتى الاتفاقيات الأمنية والعسكرية سواء كانت للتدريب أو لأغراض العمليات. وفي خضم هذه الأحداث التي تمر بالمنطقة والتي أوجدت حالة جديدة من الرغبة الجامعة للتغيير تختلف أساليبها من بلد لآخر ولكن في النهاية يكون المطلب الأخير وهو تغيير وإسقاط النظام.

وبعد نجاح درع الجزيرة، هذا الحصن الحصين لدول مجلس التعاون، في صد وفرض الأمن والهيبة واحترام القانون والنظام في مملكة البحرين الشقيقة انتعشت شعوب الخليج وارتفعت معنوياتهم مما انعكس إيجابياً على الدول العربية وهذا ما لمسناه وسمعناه من أشقائنا العرب بعد ما تبينت أهداف المشروع الصفوي الفارسي.

والمطلوب الآن من دول مجلس التعاون الاهتمام بصورة أكبر وتطوير هذه القوة إلى مجموعة قوات للتدخل السريع، وسن اتفاقيات جديدة والمصادقة عليها تتضمن أهداف وواجبات هذه القوات وتوزيع نسخ من هذه الاتفاقيات على المنظمات التي تشكك بمشروعية عمل هذه القوات.

وأخيراً وليس آخراً إلى متى يا قادتنا الأفاضل لا يكون هناك جيش خليجي موحد بدلاً من هذه القوات التي يتم تجميعها وبـ (6) قادة بدلاً من واحد، متى تحققون لنا هذا الحلم الذي طال انتظاره؟

عبد الله نايف المجيحم

hotmail.com@Almje7m

وماذا عن البيئة التي صنعت «الشيخ أسامة»؟

يفترض في العرب أن يكونوا أوّل المباركين لإدارة باراك اوباما بالإنجاز المتمثل بالتخلص من اسامة بن لادن. لكنّ الأهمّ من ذلك كله، يفترض بهم السعي إلى التعلّم من التجربة التي مروا بها بسبب اسامة بن لادن وأمثاله وألا يترددوا في طرح الأسئلة الصعبة التي تتناول البيئة التي أنتجت مثل هذه الظاهرة التي أساءت اليهم، بغض النظر عن الديانة التي ينتمون إليها، إضافة إلى أنها أساءت إلى كل المسلمين في كل بقعة من هذا العالم. متى تجرّأ العرب على طرح الأسئلة المحرجة المرتبطة بالبيئة التي أنجبت بن لادن وأمثاله وصنعتهم، يصبح هناك أمل في تلافي تكرار الظاهرة المرضية مستقبلاً. هل هناك ما يضمن تغيير البيئة بغية قطع الطريق على ظهور اسامة بن لادن آخر؟

ربما كان الدرس الأوّل الذي يمكن تعلّمه من قتل اسامة بن لادن أن الحرب على الإرهاب مستمرة وأن اوباما مصرّ على السير فيها إلى النهاية رغم من إعلانه في مرحلة معينة أن هذه الحرب انتهت. كل ما في الأمر أن الرئيس الاميركي الحالي شاء تمييز نفسه عن سلفه جورج بوش الابن. يتبين اليوم أنه يتابع تلك الحرب ولكن بطريقة مختلفة. لن يفلت أي مجرم من العدالة الدولية حتى لو احتاجت ملاحقته إلى عشرة أعوام أو أكثر. لا يمكن لأيّ إرهابي أن يبقى حراً طليقاً إلى ما لا نهاية. ستطوله يد العدالة عاجلاً أم آجلاً...

انتهى العالم من اسامة بن لادن الذي كان بعض الجهلة، أو على الأصحّ أشباه المتعلّمين يسمونه «الشيخ اسامة». كانت نهايته أكثر من طبيعية. حصد اسامة بن لادن ما زرعه. اسوأ ما في الأمر أنه انتهى على يد الأميركيين الذين لعبوا في الأصل دوراً أساسياً في صناعته وصناعة أمثاله.

الأكيد الآن أن هناك من سيترحم على اسامة بن لادن داعياً إلى دوام الخط الذي التزمه، بدليل الموقف الغريب الصادر عن «حماس». إنه خط قائم على الكراهية ورفض الآخر قبل أي شيء. إن رفض الآخر هو ما برر لبن لادن القتل على الهوية والانقلاب على كل القيم التي يدعو إليها الدين الحنيف. المؤسف أنه وجد أتباعاً له في كل أنحاء العالم لا همّ لهم سوى الترويج للكراهية وصولاً إلى تنفيذ غزوتي نيويورك وواشنطن في العام 2001. اولئك الذين سيترحمون على اسامة بن لادن يعرفون أن مصيرهم مرتبط باستمرار «القاعدة» وجرائمها والوجه البشع الذي يظهر عبره العرب والمسلمون في العالم. بين هؤلاء عرب وغير عرب وإسرائيليون كانوا يرون في اسامة بن لادن أفضل حليف في حربهم على السلام في الشرق الأوسط وعلى الفلسطينيين تحديداً. أقام العرب وغير العرب من عشاق اسامة بن لادن حلفاً سرّياً معه سمّي في العلن جبهة «الممانعة». لا همّ لهذه الجبهة سوى القضاء على كل أمل في السلام مع التركيز على تشجيع الأحزاب المذهبية من أجل تفتيت المجتمعات العربية من الداخل. أكمل هؤلاء العرب وغير العرب على طريقتهم ما باشر به اسامة بن لادن الذي قسم العالم إلى فسطاطين على طريقة بوش الابن. أما الإسرائيليون، على رأسهم بنيامين نتانياهو فإنّهم، بغض النظر عما يقولون في العلن، فقدوا في اسامة بن لادن حليفاً استراتيجياً مهماً كان يوفّر عليهم بذل أي جهد من أي نوع كان في اتجاه الإقدام على أي خطوة تصبّ في تقدّم عملية السلام مع الجانب الفلسطيني. هل هناك من يريد أن يتذكّر أن اريل شارون استغلّ العمل الإرهابي الذي ارتكبه اسامة بن لادن واتباعه في الحادي عشر من سبتمبر 2001 كي يضع ياسر عرفات الزعيم التاريخي للشعب الفلسطيني في الإقامة الجبرية مانعاً إياه، بتواطؤ عربي، من حضور قمة بيروت في مارس من العام 2002؟ اعتبر شارون نفسه شريكاً في الحرب على الإرهاب التي أعلنها بوش الابن وقتذاك. وفر له الفلسطينيون الذين نفذوا عمليات انتحارية في إسرائيل فرصة لرفع شعار غياب الشريك الفلسطيني.

ذهب «أبو عمّار» ضحية اسامة بن لادن. بقي أسير «المقاطعة» في رام الله حتى وفاته في العام 2004. إلى اليوم لا تزال القضية الفلسطينية تعاني من فكر بن لادن ولا يزال الاحتلال الاسرائيلي يتسلح بهذا الفكر الانتحاري لتبرير رفضه التفاوض الجدي مع الجانب الفلسطيني.

لم يتغيّر شيء حتى يومنا هذا. لا يزال الشعار الذي يرفعه الإسرائيليون نفسه. الفارق أن العالم العربي كله يتغير، بما في ذلك الإسلام السياسي. يبدو أن الحكومة الحالية في إسرائيل لا تريد أخذ العلم بذلك. رهانها على أن فكر بن لادن سينتصر وأن لا أمل في تطور «الإخوان المسلمين» الذين خرج فكر «القاعدة» من رحم فكرهم. رهانها لا يزال على فكر «حماس» التي دانت عملية التخلص من اسامة بن لادن وأظهرت مرة أخرى أنها متواطئة مع الاحتلال الإسرائيلي وأن همها محصور في تغيير طبيعة المجتمع الفلسطيني وليس تحقيق حلم قيام الدولة المستقلة...

من الملفت أن الثورات العربية لم ترفع شعارات تدعو إلى الكراهية ورفض الآخر. لم يكن هناك شاب عربي واحد يحرق علماً أميركياً أو يدعو إلى رمي اليهود في البحر. يعرف الثوار العرب من تونس إلى ليبيا مروراً بمصر وسورية والجزائر أن مشكلتهم مع حكامهم أوّلاً وأن القاء المسؤولية على أميركا ممارسة لعملية هروب إلى أمام ليس إلاّ. من الواضح أن قتل بن لادن باتي في وقت هناك ثورات على كل نوع من أنواع الفكر المتحجر، بما في ذلك فكر «القاعدة». إلى أي حدّ ستنجح هذه الثورات في التخلص من هذا الفكر؟ الجواب أن الكثير يعتمد على مدى قدرة «الإخوان المسلمين» على التطور والانتقال من مرحلة الحزب الديني المتزمت الذي يراهن على إثارة الغرائز، حتى لو تطلب ذلك التحالف سراً مع إيران، إلى الحزب الليبيرالي القادر على الانفتاح على كل ما هو حضاري في هذا العالم. ما يدعو إلى بعض التفاؤل أن «الإخوان المسلمين» في تركيا، على رأسهم رئيس الجمهورية عبدالله غولّ، لم يجدوا حرجاً في إبداء ارتياحهم إلى التخلص من بن لادن، علماً أن التخلص من رجل لا يعني في الضرورة التخلص من الفكر المتخلف الذي وجد من يعتنقه في مناطق مختلفة من العالم!

خيرالله خيرالله

كاتب لبناني مقيم في لندن

زاوية مستقيمة

«تمخض الجبل فولد فأراً»

يُنسَب المثل أعلاه للشاعر الروماني هوراس، وهو يطلق على من يأتي بعمل كنا نتوقع منه ما هو أكبر وأفضل منه، ولي مع هذا المثل حكايات وروايات ومواقف، فكثيراً ما أتذكره عندما اصطدم بواقع مؤسف يجعلني أكرره بيني وبين نفسي.

فعندما يقوم فاسد باستيراد لحوم فاسدة، ويبيعها للناس، وتكتشف أجهزة الدولة تلك الجريمة وتقف مكتوفة الأيدي، عاجزة عن القيام بدورها المطلوب منها، أردد بيني وبين نفسي «تمخض الجبل فولد فأراً».

وعندما يهمل موظف القيام بالإشراف المناسب على مشروع حكومي، ويتسبب في تلويث البيئة البحرية والهواء، عدا تضييع الملايين من ميزانية الدولة، ويعرض بعدها على لجان تحقيق تمتد لأسابيع واشهر، وتكون النتيجة خصم من راتبه لمدة أسبوعين بنسبة معينة، فحينها أردد بيني وبين نفسي «تمخض الجبل فولد فأراً».

عندما أرى أن القانون أسهل شيء يمكن اختراقه وتكييفه لخدمة مصالح الكبار، ويطبق بحذافيره على الصغار، ويتبجح بعض أهل الحل والعقد بضرورة تطبيق القانون على الجميع، هنا أضحك بيني وبين نفسي وأردد بابتسامة كلها ألم وتوجع «تمخض الجبل فولد فأراً».

عندما يتحدث أحدهم في كل محفل عن خطط التنمية، والمشاريع العملاقة الجبارة، ويستعرض تلكم الأرقام والميزانيات الضخمة المرصودة لأجلها، ويعدد كم العقبات التي تعترضها، وألتفت إلى الواقع فأرى قاعاً صفصفاً لا عوج فيه ولا أمتا، أضرب كفا بكف، وأحوقل مردداً «تمخض الجبل فولد فأراً».

عندما يشغر منصب قيادي في دائرة حكومية، وترشح أسماء عدة لديوان الخدمة المدنية، ويرفع بدوره تقريره لمجلس الوزراء، فيتم الاختيار وفق معايير لا تمت للكفاءة الفعلية، وقتها أتذكر تصريحات بعضهم بحرصهم على تطبيق الدستور الذي ينص على العدالة، وتكافؤ الفرص بين أبناء الوطن الواحد، وأسترجع في داخلة نفسي مردداً بعدها «تمخض الجبل فولد فأراً».

عندما تعاد الانتخابات النيابية بعد حل البرلمان، ويأتي الناس بالنماذج نفسها وفقاً لمصالح شخصية لا علاقة لها بمصالح الوطن الكبرى، أضرب أخماساً بأسداس، مردداً وأنا أتابع إعلان النتائج متحسراً «تمخض الجبل فولد فأراً».

عندما يقول بعضنا (عطو سداح فرصة)، فنمنحه الواحدة تلو الأخرى، فيمارس علينا (استعباطه) السياسي، وكأنك يا بوزيد ما غزيت، هنا أصرخ في أعماق روحي مجلجلاً «تمخض الجبل فولد فأراً».

د.عبداللطيف الصريخ

كاتب كويتي

Twitter : @Dralsuraikh

الراي يومية شاملة

www.alraimedia.com

تصدر عن

شركة مجموعة الراي الإعلامية ش.م.ك

الناشر - رئيس مجلس الادارة

جاسم مرزوق بودي

رئيس التحرير

يوسف أحمد الجلاهمة

نائبا رئيس التحرير

ماجد يوسف العلي - علي الرز

العنوان البريدي

الشويخ، شارع المطار

مقابل شركة الملاحة العربية

ص.ب ٧٦١ الصفاة

الكويت 13008

Mail Address

Shuwaikh, Airport Road,

Opposite To United Arab

Shipping Co.

P.o.box 761 Safat,

13008 Kuwait

البدالة

24953000 - 1880880

@AlraimediaGroup Alrai.np

إدارة التحرير

مباشر إدارة التحرير Editorial Dir.

24953100

فاكس إدارة التحرير Editorial Fax

24818265

مباشر قسم المحليات Local News Dept Dir.

24830579

فاكس قسم المحليات Local News Fax

24815921

فاكس قسم الاقتصاد Econ Fax

24838352

فاكس قسم الرياضة Sport Fax

24843905

البريد الالكتروني

E-mail: editor@alraimedia.com

إدارة الإعلان والتسويق

مباشر الإعلان Adv. & Marketing Dir.

24953001

فاكس Fax

24953003

البريد الالكتروني

E-mail: SM@alraimedia.com

إدارة التوزيع والاشتراكات

مباشر الاشتراكات Subs Dir

24953303 /4/5/6/7/8/9/10/11

فاكس Fax

24830574

البريد الالكتروني

E-mail: dist@alraimedia.com

إدارة الإنتاج

الإنتاج Production Tel

24953222 - 24953230

فاكس Fax

24838528

البريد الالكتروني

E-mail: prod@alraimedia.com

الشئون الإدارية والمالية

المالية والإدارية Finance Tel

24953400

فاكس Fax

24953401

البريد الالكتروني

E-mail: acct@alraimedia.com

مكتب الفحيحيل

الفحيحيل سوق الفحيحيل

مجمع سلمان الدبوس مقابل

مجمع أجيال الدور الخامس

مكتب 13

هاتف Tel

65177116 - 23926702

فاكس Fax

23926232

مكتب القاهرة Cairo Office

شارع أمريكا اللاتينية

جاردن سيتي الدور الأول

شقة 7

Garden City - Latin American St.

Building No. 1 - 1st floor

flat No.7

هاتف Tel

(+202) 27926007 - (+202)

27926008 - (+202) 27926009

فاكس Fax

(+202) 27926010

البريد الالكتروني

E-mail: alrainews@gmail.com

مكتب بيروت Beirut Office

شارع الحمراء

نزلة البريستول

سنتر أمين

الطابق السادس

Al - Hamra St.

Amin Center - 6 Floor

هاتف Tel

(+9611) - 737962

فاكس Fax

(+9611) - 749867

البريد الالكتروني

Email: alrai.lb@dm.net.lb.com

المقالات المنشورة في الصحيفة تعبر عن رأي كتابها لا عن رأي الجريدة

طبعت في مطابع الناشر